محاولة تحليلية لأنماط التحرك السياسي

د. سويم العزي- قسم العلوم السياسية – الاكاديمية العربية في الدنمارك

ملخص :

تبحث هذه الدراسة في تحليل طبيعة إشكال التحرك السياسي المختلفة في المجتمع العربي ومدى تأثير الأوضاع السياسية والاجتماعية لبيئة كل بلد في تأطير هذه الطبيعة.فعلى الرغم من الصفة المشتركة التي تطبع أنماط هذا التحرك بكونها حركات تهدف إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية داخل المجتمع إلا أن خصوصية شكلية التحرك في كل بلد تقررها آليات الحاكمية المنظمة للحياة السياسية . فكل ضعف في عملها أو تحلل يصيبها أو شلل يعرقل صيرورة عملها يقود إلى خلق الاضطرابات التي تتطور بفعل تداخل عوامل متعددة سواء كانت داخلية أو خارجية ومتنوعة في طبيعتها السوسيولوجية وتأثيراتها على الأرضية النفسية للمكونات المجتمع المختلفة ، إلى خلق ردود فعل تأخذ لها أنماط متباينة من التحرك السياسي، تلك التي نلاحظها اليوم بين انتفاضات سياسية وتمرد مرور بالثورات والتظاهرات الشعبية وانتهاء بوصف البعض منها بكونها تعبير عن حركات اجتماعية جديدة .وبهدف تحديد معنى كل نمط من هذه الأنماط تدعو الضرورة العلمية أن يلجئ الباحث إلى معطيات علم النفس السياسي لتشخيص المعالم النفسية السياسية لمكونات كل نمط لأنها تعكس حالة تفاعل الفاعل السياسي مع ظرف معين الذي هو في أساس الاختلاف في شكلية كل نمط من أنماط التحرك السياسي .

Résumé

Cette étude se propose d'analyser la nature des différents modes d'action politique dans la société arabe, compte tenu de l'environnement politique et social spécifique à chaque pays dans l'élaboration de cette nature. C'est, malgré une caractéristique commune à ces différents modes d'action, qui sont des mouvements visant à modifier les règles du jeu politique au sein de la société , c'est la particularité des mécanismes de gouvernance de la vie politique dans chaque pays qui détermine la différence des modes d'action au sein de ces pays . Chaque faiblesse ou dégénérescence ou paralysie de ces mécanismes empêche et affecte leur processus, et conduit à la création d'agitation sociale. Celle-ci se développe en raison du chevauchement de multiples facteurs, qu'ils soient internes ou externes et de nature sociologique diverse. L'impact de leurs effets sur les structures psychologiques des différentes composantes de la société crée des réactions qui prennent différents types de mode d'action politique. C'est ce que nous pouvons observer aujourd'hui entre soulèvements et révoltes politiques, qui vont de simples manifestations populaires à la révolution, ce qui permet de penser que l'on peut les considérer comme l'expression de nouveaux mouvements sociaux..

Afin de dégager le sens de chacun de ces modes d'action, la nécessite scientifique nous oblige à recourir aux données de la psychologie politique. Il s'agit en effet d'établir un diagnostic des repères psychologiques, composantes politiques, propres à chaque type de mode d'action, en tant qu'ils interviennent dans les interactions entre le jeu des acteurs politiques et des circonstances déterminées, ce qui est à la base des différences dans la formation de chaque type d'action politique.

المقدمة

يصف اغلب الناس الأحداث التي يعيشها المجتمع العربي بكونها ثورة، وصف يجري تعميمه دون الأخذ بنظر الاعتبار اختلاف الأوضاع السياسية لكل قطر من الأقطار العربية. إن تناسى اختلاف الأوضاع السياسية في العالم العربي يعقد على المرء تفهم طبيعة الاحتجاجات التي تحدث ألان والتي نلاحظ نتائجها على المسرح السياسي . فبين تخبط وغموض المواقف، هناك غياب فكري واضح المعالم يسيطر على المسرح السياسي العربي حاليا. ولا يمكن رد هذا الغياب إلى غياب المجموعة المثقفة داخل كل بلد ، فهذه المجموعات ما تزال تلعب دورا داخل المجتمع العربي ومنذ تحرر هذا الأخير من الاستعمار، غير إن غموض مواقفها السياسية وغياب عطائها الفكري يمكن رده إلى طبيعة الأحداث السياسية التي نعيشها . فلكون كل وضعية سياسية يعيشها المجتمع العربي لها معناها السياسي وتأثيرها على شخصية الفرد، فلابد أن تفسيرها يمر عبر التأثيرات المحيطة في كل وضعية. وفي الواقع يرتبط الاختلاف في الأوضاع السياسية في العالم العربي بالظروف الاقتصادية الاجتماعية التي تكمن وراء تواجد هذه الأوضاع ،فاختلاف بين هذه الظروف يعني إن هناك خصوصية لكل حالة تدعو ضرورة تحليل آليات تواجدها ودور هذه آليات في استمرار صيرورة هذا التواجد، مع الأخذ عند التحليل دور آليات الحاكمية ،من زاوية قوة أو شلل أو تحلل آليات عملها ، كمعيار للتعرف على طبيعة كل وضعية سياسية في العالم العربي.

وكما هو معلوم إن إدارة حياة المجتمع السياسية تتم عبر آليات الحاكمية التي ينظمها الدستور والعرف والمتجسدة بمؤسسات النظام التي يضعها والتي من خلالها تمارس السلطات السياسية وظائفها كل حسب اختصاصاتها والصلاحيات المناط إليها. وتتضمن آليات الحاكمية تلك الإجراءات التي تبين الكيفية التي يتم من خلالها اختيار الحكام وتعاقبهم على السلطة ،من جهة ومن جهة أخرى، تبين الطريقة التي يتعامل فيها الحكام في إدارة الموارد المتاحة تحت تصرفهم عند وضعهم للسياسات وتنفيذها، يضاف إلى ذلك تبين هذه آليات التفاعل بين المواطنين والدولة في مجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

في الواقع تعبر آليات الحاكمية بمجملها على تلك القواعد والإجراءات والسلوكيات المؤثرة على القائمين بممارسة السلطات السياسية في فرضها شروط ممارسة هذه السلطات لإغراض تحقيق المصلحة العامة للمجتمع بشكل عام وحدود هذه الممارسة .وحسب رأي بيير كلام Pierre Calame تعني الحاكمية قدرة المجتمعات البشرية على تملكها نظام تمثيلي ومؤسسات وإجراءات وهيئات اجتماعية لإدارة أنفسهم بشكل طوعي.وتتم هذه الإدارة(من خلال تنظيم وقت ووضع وتنفيذ السياسات وتعديلها)(1) . بعبارة ثانية إن الهدف من وراء التنظيم هو إيجاد الحلول للمشاكل التي يعيشها المجتمع وليس الالتزام بالنموذج المطبق وبشكل إلي وإعادة خلقه عبر نفس آليات وجوده ،لان هذا الالتزام الحرفي بالنموذج المطبق يعرض المجتمع إلى خطر الوقوع في حالة الجمود والتخلف عندما لا يواكب تغيرات الزمن والظروف ، حيث تنعكس أثار هذا التخلف على علاقات الحاكمية وتفاعلاتها في تخلفية هذه الأخيرة على أنماط معينة ومحددة من السلوك . فعدم مواكبة تغيرات الزمن والظروف هي التي تفسر تحلل آليات الحاكمية أو الشلل الذي يصيب عملها والذي يقود إلى خلق الاضطرابات التي تتطور بفعل تداخل عوامل متعددة سواء كانت داخلية أو خارجية ومتنوعة في طبيعتها السوسيولوجية وتأثيراتها على الأرضية النفسية للمكونات المجتمع المختلفة ، إلى خلق ردود فعل تأخذ لها أنماط متباينة من التحرك السياسي .

أهمية البحث

ما تهدف إليه هذه الدراسة هو التعرف على الأوضاع السياسية العربية الحالية وإيضاح أرضية التغييرات فيها من خلال تحليل معاني كل وضعية سياسية ونتائجها على السلوكية السياسية

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث في تحليله على معطيات منهجين علم الاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي .الأول لتقديم شرح للأوضاع السياسية والثاني لتقديم تحليل وتفسير لها وبشكل متداخل مع الأول وذلك عبر المحاور التالية :- الانتفاضة السياسية ، التمرد والعصيان، الثورة ، التظاهرات الجماهيرية . ومعتمدين في تسلسلها على بداية كل تحرك في العالم العربي وأهمية تأثيره داخل كل مجتمع او على المجتمع العربي بشكل عام . وفي موضوع منفصل سيتناول البحث الاجابة على تساؤل فيما لو كانت هذه الانماط للتحرك السياسية هي وجه اخر للحركات الاجتماعية الجديدة .

المحور الأول :الانتفاضة السياسية:

المقصود بالانتفاضة السياسية تلك التغيرات التي تحدث بشكل مفاجئ ودون أن يكون هناك إي برمجة سياسية مسبقة لها . ومن خصائصها فقدان المرء(....لقدرته على التحكم بالبيئة الاجتماعية) (2). وتقاس أهمية هذا الحدث في تأثيرها على شخصية الأفراد وعلى مستوى سلوكيتهم وتفكيرهم ، بكونها تدفع بالأفراد ،وعلى مستويات متنوعة وتبعا لخصوصية التكوين الشخصي والفكري لكل واحد منهم، إلى اتخاذ موقف معين منها، لم يفكر إي منهم في اتخاذه سابقا. بمعنى أخر تعني الانتفاضة تلك الحالة التي لم ينتظرها الفرد حدوثها ،وعلى الرغم من وجود بوادر ظروف معينة لها القدرة في إشعال شرارتها ،غير إن تبلور صيغة ظهورها المفاجئ ، تفرض بشروطها على الفرد التعامل معها ،سواء كان ذلك بشكل ايجابي بالانضمام إليها أو سلبي في مواجهتها ، وبشكل أني وعفوي. ويعود سبب التحرك هذا إلى حالة الغموض التي تخلقها حالة الانتفاضة في نفسية الفرد، كنتيجة لتحلل أو حدوث شلل وبشكل فجائي لآليات الحاكمية التي تساعد الفرد بالتعرف على مصادر التماثل مع قواعد ثقافية واجتماعية معينة ،تلك التي ترسخت في نفسيته بفضل عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية

والسياسية. وتتجسد حالة التحلل أو الشلل لآليات الحاكمية داخل المجتمع على مستويين:-

الأول: مستوى النظام السياسي، المتمثل في ضعف آليات سيطرته في التحكم بالبيئة السياسية بشكل مفاجئ، بسبب فقدانه لقدرته في الإقناع والمساومة وتعويض ذلك باللجوء إلى العنف كوسيلة وحيدة في فرض النظام.إي بعبارة أخرى إن هناك تغيير مفاجئ في مفهوم القوة، التي تعبر عن علاقة اجتماعية تستند في حصولها على الشرعية باستغلال قدرتها في الإقناع والمساومة، إلى قوة تعكس ممارسة العنف فقط في المحافظة على بقاءها. إن ما يعنيه هذا التغير المفاجئ في مفهوم القوة ليس فشل سلطة النظام وإيديولوجيته في القيام بدور الحاكمية السياسية فحسب ، بل يعني أيضا تغيير في طبيعة النظام تلك التي كانت وراء المناداة بتغيره ، بتغير قواعد اللعبة السياسية المنظمة للمجتمع .

الثاني : مستوى الشعبي والجماهيري، حيث تتجسد حالة التحلل والشلل في الآليات الحاكمية بفقدان كل التنظيمات والحركات السياسية الموجودة على المسرح السياسي قدرتها على التأثير ، بسبب انفلات زمام الأمر حينما يسيطر غضب الشارع على المسرح السياسي في ممارسة علاقات التأثير بدلا من سيطرة عقلانية السلوك كتعبير عن إرادة الفاعل وقدراته الفكرية في اختيار أفضل الحلول لتحقيق مصالحه من خلال الإمكانيات والمعلومات التي تتيح له مؤسسات النظام والحياة السياسية وكتجسيد لقواعد اللعبة السياسية ، أصبح الغضب الذي يكمن في أساسه، القلق والخوف من فقدان شيئا ما، ومشاعر التوتر من استمرار شيئا ما، كدافع للسلوك السياسي في اختيار الأهداف. وكنتيجة لسيطرة هذه المشاعر على المسرح السياسي تتسم غالبية الأهداف المطروحة بالضبابية في محتواها الفكري .

يضاف إلى ذلك هناك تخوف عام يسيطر على المشاعر من تطرفية سلوك الغضب: فعندما يصبح الخوف دافعا للتصرف السياسي وعلى حساب العقلانية، فان هناك إمكانية لتحوله إلى عنف وعنف مضاد، إذا ما زادت درجات الخوف من حدتها.وتبقى إمكانية هذا التغير متوقفة على عمق حالة مشاعر الغموض في المواقف، فكلما زادت درجات الغموض في مواقف الفرد اتجاه وضع ما ،زادت معها درجات القلق والتوتر الذي يصاحبها ،حيث يعبر الفرد عنهما من خلال مشاعر غضبه ، الأمر الذي يفرض على الفرد للهروب من وقع تأثيره إلى اتخاذ موقف متصلب، يهدف من وراءه – وهو سبب التخوف- أما إلى إعادة تجسيد مصادر التماثل القديمة أو في خلق المصادر الجديدة ،وذلك لغرض إعادة التقدير النفسي له، بعد إصابة هذا الأخير بنكسات نتيجة ظرف المفاجئة ، والتي قادت به إلى التشكك بحقيقة ليس وجوده فحسب، بل في تلك المصادر التي تماثل معها في السابق واتخذها كمعيار في تأطير شخصيته السياسية . ويمكن للمرء رصد هذا التحول مع وضعية التغيرات التي تمت في كل من مصر وتونس، حيث مازال تحديد الخط الفكري مشوش بعد تحلل مصادر التماثل السابقة وانعكاس تأثيره على عملية خلق المصادر التمثيلية الجديدة التي تساعد الفرد على تحديد هوية الانتماء السياسي .فالصراعات القائمة هي نتائج أنية وعفوية لوقع التأثير المفاجئة للانتفاضة السياسية على سلوكية الأفراد والجماعات وتجسيد واضح لغياب قواعد اللعبة السياسية واليات تحكمها في إدارة النظام السياسي.

المحور الثاني:- التمرد والعصيان:

يختلف التمرد والعصيان عن الانتفاضة السياسية مفهوما وعملا:-

فمن ناحية المفهوم: يقصد بالتمرد والعصيان حالة الرفض المبرمجة من قبل قوى سياسية لشرعية نظام ما، ويراد من وراءه، إصلاح قواعد اللعبة السياسية.إي بمعنى أخر هدف التمرد على السلطة أو عصيان أوامرها لا يذهب إلى تغير النظام السياسي، بل المطالبة بتعديل آليات الحاكمية، فهو يعكس حالة التذمر من سلوكية حكم المجموعة القائمة على إدارة السلطة وطبيعتها السوسيولوجية والاقتصادية .

أما من ناحية العمل: فسلوكية التمرد والعصيان تأخذ لها أشكالا متنوعة بين، الرفض المدني للانصياع إلى أوامر السلطة أو التمرد العسكري، وفي كلتا الحالتين يهدف من وراءها، سلطة القائمين على السلطة، وليس النظام السياسي.وما يعنيه هذا التحرك هو وجود خط فكري واضح لدى المتمردين يأخذ كتبرير لإعطاء شرعية أو إضفاء الشرعية على تصرفهم.

وكما يبدو واضحا، إن هناك فرق بين هذه الحالة والانتفاضة السياسية في كون إن هذه الأخيرة هي تعبير مفاجئ في موقف الأفراد لذلك فان هناك غموضاً في الأهداف المطروحة حيث تبقى هذه الحالة كصفة تطبع السلوكية السياسية للمنتفضين ، حيث تتصارع وتتناقض المفاهيم السياسية بسبب غياب خط إيديولوجي واضح المعالم لديهم .في حين في حالة التمرد هناك خط فكري اجتماعي محدد يهدف الانتقاص من السلطة، وعلى الرغم من تنوع مكوناته الاقتصادية ولكن تبقى قدرته- إي قدرة الخط الفكري- في مل الحيز السياسي متوقفة على طبيعة وعلاقة المكونات الاجتماعية ، بمعنى هل هناك أرضية اجتماعية اقتصادية قادرة على تسهيل تبني الفكر كمصدر للتعرف السياسي والاجتماعي ، أما أن تلك الأرضية غير موجودة .

في الواقع ما تعنيه كلمة التمرد سيكولوجيا هي حالة تلك الشخصية التي لديها موقف ضد السلطة التي يمثلها رئيس الدولة والمجموعة التي حوله ، وذلك لسبب، أما عدم حبها أو عدم تقديرها لها ،أو لكون- السلطة- إنها لا تحبه ولا تقدره، كما يذهب إلى ذلك اريك فروم (Erich Fromm 3) ،فهي ترغب عن طريق تمردها قلب

هذه السلطة وإحلال نفسها محلها ، وإذا استجابت لها السلطة بشكل أو أخر في تنازلها لها بالاعتراف بوجودها أو في إشباع جل مطالبها، فسرعان ما تصبح هذه الشخصية صديقة للسلطة أو تعيد توثيق علاقاتها معها، خصوصا إذا كان هناك تقاسم في الأرضية الاجتماعية والثقافية فيما بينهما، رغم العنف التي قد تتعرض لها قبل التوصل إلى هذه الحلول ،والذي قد يأخذ له صورة ثورة ضد السلطة .وهذه الوضعية بين حب متبادل مع شكوك وبين كراهية معلنة قابلة للتغاضي عنها ،تفسر إلى حد ما عدم تطرف سلوكية المتمردين في المطالبة بتغير النظام بشكل كامل بل الاكتفاء فقط بالمطالبة بتعديل قواعد اللعبة السياسية خوفا من تعرض الأرضية الاجتماعية الثقافية للتخلل الذي قد يفتح الباب أمام تهمش أو تفتت آليات مصادر التعارف الاجتماعية والثقافية بين مكونات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، خصوصا إذا علمنا مدى عمق تأثير هذه المصادر على تكوين الشخصية وهويتها في هذه المجتمعات ، وهذه هي حالة اليمن اليوم والتعثر في إجراءات التغير داخل النظام بسبب تكوينات القبلية والعشائرية التي تخفق أو تجهض من فاعلية الخط الفكري المنادية بالتغير . ولا تختلف هذه الوضعية عن ما حدث في البحرين في كونه مجتمع عشائري يضاف إليه التباين الطائفي ، مع وجود اختلاف مع اليمن من زاوية واحدة وهي اختلاف في مصادر تأثير التدخل الدولي على التمرد : فحالة التمرد والعصيان ضد السلطة في البحرين لم يكن في البداية يذهب إلى تغير طبيعة النظام إلا في وقت متأخر تصاعدت الأصوات المنادية بذلك ،ويكمن وراء هذا التصاعد عامل التدخل الدولي الإقليمي الممثل في دور إيران والسعودية ، فبالنسبة لإيران يفسر تدخلها في الإحداث كمحاولة منها تذكير العرب في أحقيتها المفترضة بالبحرين ، وذلك عن طريق غير مباشر يمر من خلال استغلال حالة التمرد في تثبيت وجودها بشكل مكثف ،من جهة ومن جهة أخرى، محاولة إضعاف الدور السعودي في منطقة الخليج ولبنان .وأما بالنسبة للسعودية فتدخلها يفسر في محاولة نظامه وقف التهديد المستمر لإيران في منطقة الخليج العربي . بعبارة ثانية تكمن وراء المناداة بتغير النظام في البحرين، عمليات تصفية الحسابات بين السعودية وإيران وليس طبيعة النظام نفسه بأسسه العشائرية. في حين تداخل تأثيرات القوى المحيطة باليمن إضافة إلى تأثيرات الأمريكية التي تصطف جميعها وراء التخوف من انفلات زمام الصراع السياسي الحالي لصالح التطرف الإسلامي وبالخصوص لصالح القاعدة ، تضيف تعقيدا على الوضعية السياسية في اليمن تتمثل بتعقيد العلاقات بين المتمردين والسلطة وتمنع الوصول إلى حلول يقبلها الجميع .فبالنسبة لهذه القوى الإقليمية وكذلك بالنسبة للغرب ، يعني القبول بالتمرد إمكانية خلق مصدر للتهديد المباشر لهذه الأنظمة إذا ما وصلت إلى السلطة المجموعات الإسلامية المتطرفة أو تلك التي تناهض الغرب، حيث سيفتح هذا التغيير المجال أمام إمكانية تعرض المنطقة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي التي ستؤثر بدورها على مستقبل الكيانات السياسية بأجمعها .

في الواقع ما يمكن ملاحظته في حالة التمرد والعصيان، إن السلطة القائمة ورغم وجود هذه المظاهر السياسية ما زالت تملك القدرة في المناورة السياسية ،لان آليات الحاكمية التي تحدد قواعد اللعبة السياسية لم تتعرض بعد إلى الشلل والتفتت، فلذلك هي تراهن على هذه القدرة وعلى الزمن في إضعاف قدرة التمرد على الاستمرار، خصوصا إذا علمنا أن إستراتيجية السلطة المتسمة بالرهان على الزمن يمكن أن يحقق لها على الأقل نتيجتين ويكون لهما تأثير مباشر على المتمردين:

النتيجة الأولى: إن أطالة الوقت في الاستجابة إلى مطالب المتمردين تذهب إلى صالح السلطة لان هذه الإطالة سوف تستهلك التمرد من الداخل بسبب عدم قدرة قيادة التمرد على إشباع مطالبة جماهيرها أو أهدافها بشكل سريع إلا من خلال التحاور مع السلطة ،حيث يعني هذا تثبيت الاعتراف بها كسلطة نظام ، وبأنها القوة الوحيدة القادرة على تحقيق الإصلاحات في المجتمع .

النتيجة الثانية: إن اعتماد السلطة على قدرتها السياسية في المراوغة عبر سياسة الأخذ والعطاء تهدف إلى إنهاك المتمردين نفسيا، حيث تراهن بعملها هذا على قدرتها في تحييد بعض القوى المتمردة بسحبها إلى معسكرها أو خلق حالة الملل في النفوس من استمرار المواقف الغامضة لدى المتمردين سواء كان ذلك على مستوى الأهداف أو على مستوى مواقفهم السياسية مع القوى المؤثرة ، بمعنى أخر إنها تراهن على قدرتها في خلق شعور اللامبالاة السياسية من الوضعية الحالية الذي سيساعدها على الاستمرار بالبقاء على دفة الحكم أطول وقت ممكن. وهذا ما يمكن ملاحظته بشكل واضح في اليمن والى حد ما في البحرين.

المحور الثالث : الثورة :

يمكن بحث الثورة من زاويتين السوسيولوجية والسيكولوجية :

فعلى المستوى السوسيولوجي : الثورة وبعكس التمرد، ليست هيجانا شعبياً تعكس حالة القلق والتوتر - وان كانت هذه المشاعر حاضرة في صيرورتها – وهي ليست تعبير عن حركة غير منظمة ، بل تعكس صيرورتها ،على عقلانية عمل وسلوك ،تهدف من وراءه إلى إحداث تغييراً جذرياً ليس على مستوى السلطة فقط وإنما، إلى تغيير مفاهيم وقيم وعادات، أطرت بها السلطة طبيعة المجتمع بكامله . وان عملية التغيير الجذرية وان صاحبتها أشكال من العنف والعنف المسلح ما هو إلا رد فعل لعنف سلطة النظام التي تحاول الدفاع عن نفسها باللجوء إلى القوة والقوة المفرطة. بعبارة ثانية أن انطلاقة الثورة ،وكما تظهره الشواهد التاريخية* ، كانت دائما تعبير عن حركة سلمية في بوادر انطلاقها، وان التغيير في مصير سلوكيتها يقرره سلوك السلطة القائمة . فلكون إنها تعبير عن عمل عقلاني ،ففي أساس

هــذا العمل تكمن فكرة البحث عن الحرية وكرامة الإنســان ، حيث يعني هذا البحث محاولة الفرد استرجاع حريته التي صودرت من قبل قيم النظام السياسي والاقتصادي وتغيير تلك المؤسسات التي وضعت لغــرض تأطــيره وترويضه ، والمســئولة عن إهدار كرامته الإنســانية. وما فكر الثائر إلا. تجســيد بســلمية تصرفــه لان البحث عن الحرية والكرامــة تتنــافى مع مفهــوم العنف إلا إذا كان هــذا الأخير تحصيل للممارســات الخاطئة والتعسفية للســلطة في التعامل معه. وتتصف حالة الوضعية السياســية للمجتمع في هذه الأنظمة والتي تقف وراء الثــورة، بان هناك قطيعة عميقة في العلاقات بين كل ما هو أفقي مع ما هو عامودي. بعبارة أخــرى وبعكس حالة المجتمعات التي تعيش الانتفاضة السياســية ،فليس هناك لا تحلل ســياسي ولا شلل في إدارة حاكميــة المجتمع ،بل هناك تمركز قوي للســلطة مــع غياب كامل في قدراتها على الإقناع والمحاورة، حيث يعود سبب ذلك إلى إحلال سلطة النظام للقوة كوســيلة لإدارة دفة الحكم وضمان استمرار بقاءها على قمة الهرم الســياسي بدلا من اللجوء إلى المناورة والحوار مع مكونات المجتمع، السياسية منها وكل الطوائف غير السياسية التي يتشكل منها هذا المجتمع. إن اللجوء إلى القوة يعني، وكما ذكر سابقا فشل النظام وإيديولوجيته بشكل تام في خلق أو تثبيت الاندماج السياسي والثقافي لمكونات المجتمع بشــكل طوعي وتحــاوري عبر الأهداف التي جاءت بها إيديولوجيته ،والحالة السورية تمثل اليوم هذه الصيغة .

وعليه إن كان الاختلاف بين الثورة والانتفاضة السياســية والتمرد تقــرره حالــة انقطــاع الروابط التي تربــط النظام مــع كل مكونات المجتمــع ، فــان وجود المجموعات المنــاصرة للنظــام - داخليا تمثلها المجموعات الحزبية أو الطائفية أو العشــائرية وخارجيا تمثلها القوى الدوليــة والإقليمية التي لها مصالح باســتمرار النظام- يفسر مواقفها الدفاعية عن نفســها المصالح الحيوية التــي تربطها معه – حالة ليبيا وســوريا -.في حين تكمن وراء ســلوكية الثائر ، بحــث الفرد عن ذاته المهمشة في محاولته استرجاع حريته، والتي تعني أيضا محاولة البحث عــن اســتقلاليته الرافضة لكل تأطير ولكل إشــكال التبعية للســلطة ،استقلالية تمنح للفرد القدرة والإمكانية في نقد مجتمعه أو إي مجتمع أخر، لان غاية النقد ليس تجريح الأخر ،بل التماثل مع قيم الإنســانية التــي تتجاوز القيم الضيقــة التي فرضها النظام الســياسي عليه بقيم أيديولوجيته ضيقة .ويتجســد تصرف الفرد هــذا عبر رغبته بالتعلق بالحياة ولكن ليس بحب الحياة ،تلك التي تترجم إلى الواقع عبر رفضها للشــكل المقدس للسلطة. ويعود الســبب وراء هذا الرفض، الاعتقاد الــذي يذهــب إلى القول بان مــن يولع بحب تملك الســلطة أو لديه الاســتعداد في مغازلة السلطة، يفقد على نفســه القدرة على نقدها ، وكما يقول اريك فروم Erich Fromm (إن أســس صفات الرجل هي التــي تقرر إي أفــكار يتبناها وتقرر أيضا قوة الأفــكار التي يختارها) (4). بعبارة ثانيــة أن مكونات الصفات الشــخصية للفرد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وظروفها، هي التي تقرر قبول أو رفض خضوع الفرد للنظام وإيديولوجية ســلطته. وعليــه فيمكن اعتبار رفض حب تملك السلطة أو الاســتعداد لمغازلتها المعيار الذي يميز شخصية الثوار عن الآخرين. فالثورة تفقد صيرورتها عندما يتحول الثوار إلى متمردين حينما يصبح التعلق بالسلطة سببا لوجودهم، حيث يعني هذا، فقدان الفرد لاستقلاليته وحريته، سبب ثورته في البداية، ليصبح تابعا للسلطة ، علما وفي غالب الأحيان ،ترفق المجموعة الباحثة عن السلطة سلوكها بمجموعة من التبريرات الإيديولوجية هدفها الظاهري هو إعطاء معناً معيناً لتنازل الثوار عن استقلاليتهم والقبول بالتبعية ،حينما تركز على ضروريــات المرحلة التي تدعــو إلى ضرورة انصياع الأفراد لها لتحقيق الأهداف المطروحة من قبلها .

أن تفســير هذه التبريرات وتحليــل مضامينها تظهر محاولة هؤلاء الباحثــين على الســلطة إخفاء الوجه ألتحكمي لســلطتهم عبر خلق القناعــات الوهمية من خلال التركيز على دور الوهم الإيديولوجي في خلــق الشرعية للنظام وللقائمين عليه .وعليه يمكن القول بان تفســير فشــل اســتمرار كثير من الحركات السياســية بأيدلوجياتهــا الثورية القديمة والحديثة داخل المجتمع يعود إلى، تحول الثوار إلى متمردين حينما يصبح همهم الأول والأخير هو الحصول على السلطة والاستماتة في الدفاع عنها.

أما على المســتوى الســيكولوجي : لا تعني الثــورة محاولة رفض الأبناء لسلطة الأب بالمفهوم الاوديبي للمعنى ، بل هي محاولة لرفض كل مــا مثلــه الأب من قيم وأعراف خلقها أو وضعها لتحقيق إشــباع رغباته وعلى حســابهم ـ الأبناء ـ ، حيث يعكس عملهم صيرورة دفاع الأنا عبر خلق نرجســية جماعية يجسد فكرهم الثوري ، ضد النرجسية المتضخمــة للأب الاحتكاري تلك التي تمثلها الســلطة القائمة بصيغتها المعروفة بجنون عظمة القائد ،والتي تعتبر إن الأخر بالنسبة لها، ليس فقــط موضوع تحقيق رغبات هــذا الأب الاحتكاري،بل هو المجال أو الحيز لتحقيق تلذذه بممارســة سلطته عليه، وكما تقول دانيس لاشود Denise Lachaud إن الصفــة الاســتحواذية لقيادة – الأب- (تبحث عن تحطيم كل من يمثل بالنســبة له ،ســواء على المستوى القريب أو البعيد، صاحــب قوة ونفوذ)(5)، حتى ولــو كان هذا الأخير المجتمع بأكمله.علما بان كلمة القائد لا تشــير بالنســبة لهــذا الأب إلى معنى المودة بينه وبين الأخر، بل هي تشــير إلى نوعيته التي تتصف بتفوقها ورائدتهــا على الأخر. ويحتوي هــذا المعنى بحد ذاته على مضمونين : شرعية تلذذه بالسلطة بسبب تفوقها الاجتماعي أولاً، وضرورة خضوع الأخر له ثانيا بســبب رائدية شــخصيته. وفي كلتا الحالتين يعتبر الأخر بالنســبة للقائد، جــزء في المجموعة وليس عضوا فيهــا ، لان الاعتراف بــه كعضو يعني إعطاءه قيمة لشــخصيته، في حين اعتباره جزء يعني نفــي عليه إي أهمية تذكر. وبســبب هذه الوضعية فانه – إي القائد الأب – لا يمكــن له الاعتراف بالأخر إلا إذا قبل الأخر إن يكون امتداد لآناه النرجسية، بمعنى القبول (بطمس هويته)(6).فانكارهذه الهوية بالنســبة للقائد ، تعني قبــول الأخر بان يكون الحيــز الحيوي لتلذذ القائد بممارســة الســلطة، والذي من خلاله فقــط - إي هذا الحيز -

يمكن للأخر التعايش مع القائد واعتراف الأخير به. وما شخصية ألقذافي وبشار الأسد إلا تمثيلا واضحا لهذه الحالة .

إن محاولــة الأب – القائــد - تحطيم الأخر تأخذ شــكلين: الأول عن طريق العنف المادي بقمعه وســجنه، والثــاني عن طريق العنف المعنوي،في إهدار شــخصيته وكرامته وإذلاله نفســيا**. ويكمن وراء هذا التصرف عاملين يفسران فشل الأب القائد في قيادته :-

أولا عدم قدرة القائد على خلق العلاقات العاطفية مع الأخر والتي تســاعد نظامه على قبول الأخر بالتماثل معه أو تقليده أو في استمرار التماثل معه أو استمرار تقليده، بسبب القمع واحتكار السلطة.

ثانيــا :- في مســاهمته الفعالة في إفســاد كل فكر ســياسي ، لان آليــات تعامله مع الأخــر إن لم تكن قمعية فإنهــا ذات طابع شرائي، إي شراء الأخــر عن طريق تقديم التعويضــات لمن يرضى الرضوخ له، فيفتــح هذا التعامل الباب أمــام تطور الانتهازية كظاهرة والزبائنية كآلية للتعامل، تساعد الأب في الاستمرار بتلذذه بممارسة السلطة على الأخر،حيث يفسر الأب القائد انصياع الأفراد لسلطته عبر آليات القمع والتعويض بكونها، دليل على عملية تطابق شخصياتهم مع شخصيته، وبالتالي هي الدليل على شرعية ســلطته. وكنتيجــة تنعكس أثار هذا التعامل على الفكر ،بكونه وسيلة للوصول للسلطة أو في التقرب إليها ، وليــس الفكر كقوة تفسر الحاضر والمــاضي وتعبير عن مثالية تؤجج بمضامينه الشعور بأمل تغير الأمور.

في الواقــع يتنــاسى أو يتجاهــل الأب حقيقــة مهمة وهــي : إن قبول الأفراد- الأبنــاء- أو رضوخهم لتوجيهاتــه يفسرها تأثير الضغط الاقتصــادي والســياسي على الفــرد: فعندما تكون تأثــيرات الظروف الاقتصادية والسياسية على كاهل الأفراد كبيرة ،فالحرية التي ينشدها الجميع تصبح عبأ وشــيئا غــير واقعي، لان الشــعور بالعوز والخوف من القمع تدفع هذه المشــاعر ، وبشــكل تناقــضي ،إلى الهروب من الحرية من خــلال البحث عن آليات للاندمــاج في المجتمع تلك التي تعرضهــا عليهم الســلطة . وكما يقول الكســندر دورنــا Alexandre Dorna(عندمــا يصبح الإحباط ثقلا لا يمكن للفرد تحمله، يســتبدل الفــرد عوامل المقرر لطفولته بتلك الأســس الاجتماعيــة التي تقترحه عليه الســلطات التحكميــة ، كإجراءات هروبيــة)(7). بمعنى أخر إن ثقــل الإحباط وما يرافقــه من قلق وتوتر حاد يأخذان شــكل صدمة نفســية ، تهدد من أسس النفســية للفرد ،تدفع به للهروب إلى الأمام باللجــوء إلى مــا يقترح عليه من حلــول. ولا يعنــي والحالة هذه إن قبــول الأفراد بالأمر الواقع دليل على شرعية الســلطة ،فما دام هناك غيــاب للعلاقات العاطفية مع النظام ، إلا من خلال تلك التي يتظاهر بها ، واتســام ســلطته بغياب الصفة الايجابية التــي ينتظرها الأفراد منــه ،فان ثورة هؤلاء الأبناء ضد الأب ونظامه الســياسي هي النتيجة الحتمية لاســتمرارية منطق الأحادي البعد للســلطة التي تجســدها حالة الميتانومي Metonymy لشخصية الأب، تلك التي تعني وصف شيء غير مباشر بأشــياء من حوله كإستراتيجية في إفراز موقعه داخل المجتمع من خلال دمجــه مع ما تعنيه كلمة المجتمع ، فمثلا محاولة الســلطة إعطاء معنى لوجود الأب المتميــز- القائد ،المفكر، المناضل - بمزجه مع ما هو كل- الأمة- ، يعني ذلك إن الإشارة إليه تعني الإشارة إلى المجتمع وعندما يشــار إلى المجتمع فأنها تعني الإشــارة إلى الأب. بمعنى أخر إن عمق معنى كلمة المجتمع تتجســد في شخصيته وعمق شــخصيته تمثل المجتمع. فكل محاولة نقدية له تعني بالنسبة له نقدا للمجتمع وكل نقد للمجتمع تعني بالنسبة له نقدا له، فتساهم آليات تعامله مع الأفراد هذه ليس في تأطير الســلوك فحسب بل تساهم في عملية إنكار هوية وشــخصية الأخر وتهميشــه. فتعمق هذه آليات، جذور الصدمة النفســية لدى الأفــراد نتيجة تعمق عمليات الإحباط في عملية التماثل معه نتيجــة للانقطاع العلاقات العاطفية بينهما ،ما عدا تلك المؤسسية منها والتي هي نتاج خلقه و تعمل في إعادة إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية معه ومع المجتمع لكي تحافظ على التداخل بين المجتمع وبينه. ولما كان من المســتحيل اســتمرار هذه الحالة مع اســتمرار حالة غياب الانفتــاح على الأخر ،فان تحــول القلق والتوتر إلى طاقة تدميرية يجســدها الغضب الشعبي ، يتوقف انفجارها على إمكانيات الفرد العادي بتجاوز حواجز الخوف من السلطة ، عبر خلق نرجســية جماعية بتعبئة قواه الفكريــة-وان لم تأخذ صيغتها النهائية لحــد ألان في بعض من الأنظمة - من خلال صياغات تنظيمية هدفها توجيه هذا الغضب ليس ضد الســلطة وممثليها فحسب بل أيضا ضد طبيعــة النظام بأكمله.وهذا ما يتم حدوثه ألان في ســوريا ومع بداية التحرك السياسي في ليبيا قبل تحول الأمور إلى العنف الذي يعود سبب وجوده إلى تعامل السلطة مع الثائرين.

المحور الرابع :التظاهرات الجماهيرية :

تختلف التظاهرات الجماهيرية عن الانتفاضة السياســية والتمرد والعصيــان والثورة عن التظاهــرات الجماهيرية في كون هذه الأخيرة، حتى ولو أخذت لها صورة انتفاضة سياســية كالتي حدثت في العراق بعــد غزو العراق للكويت ، فهي لا تهرب من وصفها كتعبير عن حالة ســخط جماهيري مبرمجة ضد وضعية اجتماعية سياســية واقتصادية معينة،ترافق ظهورها مع توسع انماط التحرك السياسي المذكور في اعلاه ، حيث يكمن وراء تحرك الجماهير مجموعة من المطالب السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، طرحــت من قبل تنظيمات وحركات وأحزاب .ولا يؤثــر هذا التحرك على الوضع الســياسي للنظام، إذا كانت آليات الســيطرة التي تملكها السلطات السياسية مازالت ذات فاعلية قدرتها الاقناعيــة والأمنية قادرة على تحجيم قــوة تأثيرات التحرك من خلال عملية الاســتجابة للمطالب المطروحة أو في قمعها، ولذلك فلا تشــعر السلطات السياســية بان هناك تهديد لشرعية النظام الذي تعمل في إطــاره. بمعنى أخــر ليس هناك تحلل أو شــلل في آليات التعرف على مصــادر التماثل الاجتماعي والســياسي والثقــافي، في حالة التظاهرات

الجماهيريــة. وإن ظهــر في بعض الأحيان نوع مــن أوجه الضعف في فاعليــة هــذه الآليات، فلا يعنــي إن هناك تحلل أو شــلل، بل يمكن اعتباره خللاً أو اضطراباً في عمليات التعامل.

وعليــه فما دامــت فاعلية آليات التعرف قائمة، فتعامل ســلطات النظــام مع التظاهــرات الجماهيرية يبقى ســهلاً. وهــذه هي حالة الاحتجاجات المغربية والى حد مــا الأردنية، تلك التي تنادي بالإصلاح الســياسي. فالكيفية التي تعاملت الســلطات المغربية معها بالانفتاح عليهــا بهدف تلبية مطالبها، ابعد إي خطــر يمكن أن يثار ويهدد من شرعية النظام السياسي. فعدم حدوث إي شلل في عملية التماثل، عكس فاعلية رقابة النظام وسيطرته على البيئة المجتمعية في التحكم ،بتمكنه بإعــادة تثبيت علاقات التداخل بــين ما هو أفقي مع ما هو عامودي، فأمن لها هذا التصرف استمرارية إستراتيجيتها في البقاء،وحسب تحليل دانيال برومبيرج Daniel Brumbergوبخصوص علاقة هذه الأنظمة مع معارضيها ، فان محاولة هــذه الأنظمة(...إعطاء مجال للمعارضة للتنفيس عن نفســها، فان صمام ألتنفيسي يســتجيب إلى الحد الأدنى لمطالــب المعارضــة في المشــاركة السياســية...ولكن دون تقويض من سيطرة النظام بشكل نهائي (8).

في الواقع أن قدرة النظام الســياسي في هذه البلدان على اســتمرار تقاطع مصالحها مع مصالح القواعد الشــعبية يعتمد بالدرجة الأولى- ومن الناحية السوســيولوجية - ليس في قدرة الســلطات على إشــباع حاجيات والمطالب السياسية والاقتصادية للقواعد الشعبية فحسب،بل تعتمد أيضا على قدرة اســتمرار تشخيصها للصورة التمثيلية لشخصية مقدســة لها وقع في نفوس القاعدة الشــعبية.فمحاولة قيادات هذه الأنظمــة المحافظة عــلى وجودها يتم عــبر ربط وجودها بقدســية شــخصية تنحدر منه-انتســابها إلى أهل البيــت- ، الأمر الذي يعطيها نوع مــن الشرعية في البقاء . ويلعب هذا التشــخيص – ومن الزاوية الســيكولوجية- تأثيره على النفوس ،بسبب التصور العام لدى القاعدة الشــعبية بعدم جواز إي فرد أو حركة تقديم نقد لهذا التشخيص لأنه يفسر بنقد للشــخصية المقدسة .ولكن تحليل هذا التشخيص يبين أن الشرعية التي تستند عليها هذه الأنظمة يذهب إلى الشخصية المقدسة وليس إلى النظام، بدليل إن كان رفض الشخصية المقدسة يعتبر المجتمع العربي الإســلامي مــن الكبائر التي لا يعاقب عليهــا الفرد الرافض لها فحســب ،بل تذهب نتائجه إلى ابعــد من العقاب إلى رفضه اجتماعيا وثقافيا ، إي بمعنى تهميش الفرد لنفســه اجتماعيا في مقابل المجتمع، الأمر الذي قد يقود إلى القطيعة معه، ليس فقط اجتماعيا وإنما فكريا ونفســيا . ففقدانه لتقدير الذاتي لنفسه يعني وضع نفسه في مستوى متدني في مقابل الأخر، حيث سيخلق له هذا الوضع ،الشعور بالدونية والذي ســيخلق لديه شعور بالقلق والتوتر الذي لا يمكن التخلص منه إلا عــن طريق الخضــوع للأخر أو القبول بالتغــرب في معناه النفسي والمــادي باللجوء إلى الخارج . وهذه الوضعيــة هي التي تفسر عدم تجــرأ الفرد في هذه الأنظمة على نقد الســلطة والذي يفسر من قبل هذه الأخيرة كإعلان على شرعيــة وجودها. غير أن وجود التظاهرات الجماهيرية في هذه البلدان يعني هناك إشكالية في عملية التشخيص ، حيث يعني وجودها اعتراف ضمني بلا شرعية السلطة برفض القاعدة المتظاهرة للتشخيص المقدس للسلطة، عندما تقيم القاعدة المتظاهرة لأعمال الســلطة كتفضيل وأسبقية في تحقيق المصالح الذاتية للسلطة وعلى حساب الجماهير. فإذا تحول هذا التقييم إلى اعتقاد ستتجذر في نفســية القاعدة المتظاهرة فكرة إن أعمال السلطة هي خروج واضح لخــط الذي أرادت الســلطة ربط الجماهير بها ،لان تصرف الســلطة يذهب إلى عكس أو يتناقض مع ما جاءت به الشــخصية المقدسة من شواهد وأفعال.

إن تحــول التقييم إلى اعتقاد يعنــي إن التأثيرات المعرفية نجحت في التأثــير عــلى وجدانيــة القاعدة المتظاهــرة وســاهمت في تقوية الوعــي الجماعــي للمتظاهريــن والتي تتجســد عبر ســلوكية رفض التشــخيص القدسي للســلطة. لذلك فان اســتمرارية تصرف السلطة بتجاهلها للمطالب الشــعبية ســيضع الســلطة على نفس المســتوى المنتقــد للشــخصية المقدســة ، إي منظــورا لها من زاويــة تهميش الســلطة لوضعها داخل المجتمع ، لذلك فان ضرورة استمرار وجودها عــلى قمة الهرم الســياسي يدفعها إلى الانفتاح عــلى المتظاهرين في محاولة لاســتيعاب احتجاجاتهم ، ويفسر هــذا التصرف بتخوفها من فقدان نظامها للشرعية بســبب احتمالية القطيعــة بين مصادر تماثل المتظاهرين مع الشخصية المقدسة وبين مصادر آليات تلاعب السلطة بصورة هذه الشــخصية. فعندما تتحلل روابط التقاطع مع الجماهير ، فان هناك احتمال تطور التظاهرات إلى رفض كامل لها، يأخذ أشــكال متنوعــة بين تمرد وثــورة ، إن تعمقت حالة تحلــل الروابط المتقاطع معها ، الأمر الذي يدفع بســلطة هذه الأنظمــة إلى تلافي الوصول إلى هذه الوضعية عبر سياسات الانفتاح والاستجابة إلى مطالب الجماهير المتظاهرة كضامنة لاســتمرار تقبل القاعدة الشعبية تشخيص سلطتها بالشــخصية المقدســة. وهذه هي حالة ســلطات الأنظمة في المغرب والأردن وعلاقاتها مع القواعد الشــعبية الريفية والعشائرية بتقريبها وإبعادها للحركات الإسلامية الأكثر تأثيرا في المجتمع.

هــل يعكس التحــرك الســياسي في العالم العــربي وجــود الحركات الاجتماعية الجديدة ؟

قد يتصور البعض بان الانتفاضة السياسية وحالات التمرد والثورة ،ما هي إلا تعبير عن ســلوكية الحركات الاجتماعية الجديدة الاحتجاجية ، هــذه الحركات التي يمكن تعريفها ،وكما يذهب إلى ذلك اريك نوفو Erik Neveu ، بأنهــا مجموعة من الأفراد (تربطهم مطالب مشــتركة يعــبرون عنها بطــرق معروفة مثــل الإضرابات والتظاهــرات)(9). أو هنــاك من يعرفها كصراعات مواجهة (لا يتحدد- مجالها-أي الحركات الاجتماعيــة الجديــدة – في دولة واحدة ..ولا بنوع معين من ســلطة حكومية ...لان هدف الصراعات معها يكمن في نتاج الســلطة نفســها كما هي عليهــا ...إنها صراعات من اجل إثبــات حق الاختلاف وذلك

مـن خلال محاربـة كل ما يعزل الفـرد ...ويجبره عـلى الانطواء على نفسـه...إنها صراعـات ليس ضد أو مع الفرد وإنمـا هي معارضة ضد ما يسـمى بالحاكمية عن طريق الانفرادية)(10) وهذا ما يذهب إليه ميشـيل فوكو Michel Foucault. وأما بالنسبة لسدني تاروSidney Tarrow فأنها تعبر عن حالة (التحدي الجماعي للسلطة وللنخبة من قبل مجموعة باسـم أهدافها المشـتركة وتضامنها) (11)، حيث يأخذ هـذا التحدي كمعيار للتعرف على هـذه المجموعة ويفرزها عن تلك التنظيمات القائمة والموجودة داخل المجتمع .

إن هذه الأوصاف لا تقدم الدليل بان الانتفاضة السياسـية وحالة التمـرد والثورة ، كسـلوكية وكتحرك هي تعبير عـن حركة اجتماعية جديدة. فلكون الحـركات الاجتماعية الجديدة هـي تنظيمات قائمة بحـد ذاتهـا ،وان الأنظمة السياسـية تعـترف بوجودهـا وخاصة في مجتمعات العـالم الغربي المدني ،وان سـلوكية عملها قائمة ليس على شكل تنظيمات، وإنما على شكل شبكات لمجموعات صغيرة ومحلية ، وذلك حسـب تحليل الآن سـكوت (12 Alan Scott) تهتم في قضايا معينـة من المشـاكل الاجتماعية ،دون تقديم الحلول لها ، فسـلوكية الاحتجاجات هي وسـيلتها للتعبير عن نفسـها. إن هذه المواصفات لا تنطبق على الانتفاضة السياسـية ولا عـلى حالة التمرد والعصيان ولا عـلى الثورة ،في كون إن الأنظمة السياسـية تسـمح لهذه الحركات في العمل داخل إطار النظام السـياسي وهناك برمجة مسـبقة في التعبير عن نفسـها عبر أجهزتها وشـبكات اتصالها ، مما يعني إن ليس هناك تحللاً وشـللاً في آليات سـيطرة النظام ،بل قد يشجع النظام وجودها لأنها تعتبر بالنسـبة له بارومتر لقياس شـعبيه سـلطتها ، الأمر الذي يتناقض مع مفهـوم الانتفاضة كحدث فجائي يتصف بعفوية سـلوك التحـرك وآنيته ،من جهة ومن جهة أخرى مع مفهوم التمرد كمحاولة لإحلال سـلطة بديلة أو مع الثورة في أهدافها لتغيير أسس نظام حياة المجتمع .وإن أسـباب القضايا التـي وراء الظهور المفاجئ للانتفاضة السياسـية أو تلك التي وراء التمرد أو وراء عملية التغيير ، كلها تتسم بطابع تداخـل عوامل تهدف في مجملها ليس إلى إيجاد حلول لقضية معينـة بل حلول للازمة التي تعيشـها البيئـة الاجتماعية للمجتمع ، والتي يترافق ظهورها مع شـلل آليات سـيطرة النظام وتحلل مصادر التعرف عليه ،ـ حالة تونس ، مصرـ أو في ضعف الإسـناد الشـعبي للسـلطة في اليمن أو في الفشـل الإيديولوجي وتعسفه - سوريا وليبيا - لذلك فكل هذه الشـواهد تذهب عكـس ما تذهب إليه الحركات الاجتماعيـة الجديدة من اهتمامات ،قد يكون لدى قسـما منها طابع داخـلي مثل قضية إيجاد سـكن صالح أو الدفاع عن قضية الشـذوذ الجنسي، ولكن في اغلبها لها طابع دولي حالة الاهتمام بقضية البيئة أو الاحتجاجات ضد عولمة الرأسمال ونتائجه على مستوى المحلي والدولي .

أن تحول العالم إلى قرية بفضل العولمة، بعد سـنوات التسعينيات مـن القرن العشرين، عبر التبعية المتداخلة للعلاقات الدولية والتطور الكبـير للثورة المعلوماتية التي أمحت الحدود بين الدول والمجتمعات ، تأثـرت الحركات الاجتماعية الجديدة بهذا التطور وأخذت لها صيغة شـبكات متداخلة غير منتظمة بين مجموعة مـن الأفراد والجماعات والمنظمات، المنخرطة بالعمل السياسي أو في صراع ثقافي وتستند على ذلك بتقاسـمها لهوية جماعية،وذلك حسب رأي ماريو دياني Diani Mario) 13)،حيث يهدف من وراء هذه الهوية تعبئة الجهود بالتركيز عـلى العمل الجماعي لخلق سـلوك جماعي مسـتغلة بذلك، ظروف البيئة وضعف استجابات السلطة على المطالب السياسية والاقتصادية والثقافيـة في خلق هذه الهوية. وبالتالي فقد يتصور البعض انه يمكن وضـع تصرفها الاحتجاجي في لحظة زمنية معينة وفي موقف معين وفي ظرف خاصة، كتعبير عن انتفاضة سياسـية ضد برنامج سـياسي معين أو ضد سياسـة دولية معينة. ولكن إذا حاول المرء تحليل طريقة عمل الحركات الاجتماعية كمعيار للتميز بين واقع الحركة الاجتماعية وواقع الانتفاضة السياسـية أو التمرد أو الثـورة، فتحليل عمل الحركة يظهر بأن صفة سـلوكية احتجاجاتها يـدل على تكوين الحركـة النخبوي ، بدليل اسـتناد عملها على قدرتها بخلـق المعرفة إلاقناعية، التي تعني ذلـك الإطار المعـرفي الذي(يحتوي عـلى نماذج تفسـيرية تتضمن في داخلها تعريف بالمشـاكل وأسـبابها والمطالب والتبريرات المرافقة لها وقيمة التوجهات- التي يفترض القيام بها – بهدف شرح الوقائع ودعم الانتقـادات ومنح الأهداف المطروحة شرعية لهـا)(14)، بعبارة ثانية تتضمن المعرفـة الاقناعية على الحجج المقنعـة التي تهدف لصياغة واقع اجتماعي فعال تقوم من خلاله بتوضيح وتبيان المشـاكل الظلم (15) داخـل المجتمـع، إي أن في توجهاتها الاهتـمام بالمجتمع المدني بالدفـاع عنـه ضد ما تتصـوره تجاوزات لسـلطات الدولـة ونظامها ، تسـتند المعرفـة الاقناعية على أرضية التحليـل العقلاني وليس فقط العاطفـي لتعبئة الجهـود، لتمكين الأفراد (عبر التفسـيرات المقدمة، تحديد موقعهم وتصورهم وهويتهم، سـواء كان ذلك في إطار حياتهم اليوميـة أو في علاقاتهم مع العالم) (16). وما يسـهل عملها هذا ،هو اسـتغلالها لمـا تقدمه الشـبكات العنكبوتية مـن إمكانيات في خلق الاتصالات بين الأفراد والحركات الاجتماعية وطرح المشاكل الاجتماعية والسياسـية والثقافيـة الدولية منها والمحليـة في محاولة لخلق هوية جماعية مشـتركة. فعبر هذه الاتصالات يتمكن، وحسب تحليل كيفين ماكدونالـد (17 Kevin McDonald)، الناشـطون من إعطاء معنى وقيمـة كبيرة لعملهـم الفردي بفضل تقاسـمهم لخبرتهـم بالعمل الجماعيـة في الحركات الاجتماعية العالمية حيث يتجسـد هذا العمل بالمشـاركة التعبيرية في فعاليـات احتجاجات الحركة دوليا ومثال على ذلك، الاحتجاجات من اجل تحقيق العدل في العالم ، وكذلك الاحتجاج على البيئة .

في الواقع يبين تحليل الحـركات الاجتماعية الجديدة المعولمة، بان عملهـا لا يختلـف عن عمـل المجموعات الضاغطة التـي يعم العالم الغـربي بها ، مـن زاوية محاولتها التأثير على صانعي القرار السـياسي للأخـذ برأيهم وأفكارهم معتمـدة على عقلانية حلولهـا وإرادتها في

التأثير ،من جهة ومن جهة أخرى، يمكن وصفها بأنها حركات لا تنتمي إلى طبقة معينة ،بل إنها مزيج طبقي يدلل على وجوده تعددية التنظيمات وتنوع أفكارها السياسية والاقتصادية ، بمعنى أخر ليس هناك خط فكري واحد مسيطر يجسد فاعليتها الاجتماعية والسياسية . وان عملها يتميز بوجود تقسيم واضح بين العمل الجماعي والعمل الفردي، حيث هناك سيطرة جماعية في التحرك وتعتمد في عملها على اللامركزية. وأهم شيء تعبر عنه كل هذه الحركات هو شكوكها اتجاه النظام الديمقراطي الذي تعيش في ظله بسبب عجزه عن الاستجابة للحاجيات الجديدة داخل المجتمع وإنها لا تحاول القضاء عليه، بمعنى أخر يهدف غرضها السياسي ، تعديل عمل آليات قواعد اللعبة السياسية للنظام، بإصلاحه ،وليس في إنهاء وجود هذه الآليات .إذن وحسب هذا التحليل، تختلف الانتفاضة السياسية العربية وحالة التمرد والعصيان والثورة كسلوكية وكتحرك مقارنة مع الحركات الاجتماعية عن كل الذي ذكر بوضع سلوكية الحركات الاجتماعية في إطار التظاهرات الجماهيرية. فإذا كان التمرد والعصيان يعكسان حالة تذمر قيادات سياسية ومجموعات نخبوية من سلوكية الحكام وإذا كانت الثورة تعكس عمق فشل إيديولوجية السلطة في الاستمرار بإدارة الحكم ، فالانتفاضة السياسية – والتي قد يمكن أن تتطور إلى ثورة إذا تمكنت من تحديد خطها الفكري - لا تعبر الانتفاضة عن سخط سياسي،بل تعكس ظهور مفاجئ لوضع سياسي لم يخطط له مسبقا كما ذكر سابقا،وفرض هذا الوضع السياسي نفسه على المسرح السياسي وفي لحظة زمنية معينة ، بسبب تداخل مجموعة من العوامل، يعود قسما منها إلى الأحوال المعيشية وقسم ثاني مرتبط بالحالة السيكولوجية للفرد وقسما ثالث يعكس تداخل العوامل الداخلية والخارجية، وان محصلة نتائج تأثير كل هذه العوامل على الفرد هي ، الشعور بالإحساس وبشكل مفاجئ بدونية وضع الفرد مقابل العالم المحيط به ، شعورا يعكس بحد ذاته عمق وتعقد مشاعر حالة تغربه التي يعيشها والتي لم يستطع التعبير عنها بسبب سياسة حجب عن الفرد قدرته لرؤية الأمور بشكل موضوعي ، وذلك بفضل آليات السيطرة السياسية للنظام التي تقوم عبر خلقها للوهم الإيديولوجي بحياة سعيدة ، بالتلاعب بالمشاعر من خلال محاولة غرس الأمل في نفسية الفرد بتحسن مستقبلي لأوضاعه المزرية .وتختلف هذه الوضعية عن حالة التمرد والثورة والتظاهرات السياسية والحركات الاجتماعية الجديدة في كون إن كل هذه الأوضاع السياسية المذكورة يكمن وراء انبثاقها وتطورها على الساحة السياسية عمل مسبق قامت به مجموعة نخبوية تتصف علاقاتها مع السلطة بكونها علاقات مأزومة لا يلعب الشعور بالدونية نفس الدور الذي يلعبه في حالة الانتفاضة السياسية لكون عمل النخبة المسبق حدد من اتجاهات السلوكية بتحديده للأهداف المنتقدة . يضاف إلى ذلك لا يكمن وراء الانتفاضة وجود الشكوك حول ديمقراطية ألأنظمة العربية، بل هناك اقتناع بان المجال الديمقراطي الحقيقي الذي يسمح فعلا للأفراد والجماعات بحق التعبير الحر على أنفسهم، غير موجوداً في هذه الأنظمة ،لذلك فآنية مشاعر الأفراد وعفوية تصرفهم اتجاه بيئتهم الاجتماعية والسياسية في لحظة المفاجئة ،لا يمكن وصفها بالاحتجاجات، بل إنها ترجمة لحالة تحرر الفرد من كل حواجز الخوف والقيود التي فرضت عليه من قبل السلطة السياسية وسلطة التقاليد والأعراف ، حالة شعر فيها الفرد بأنه أصبح في مستوى متوازي مع السلطة أو مع من يمثل سلطة الأعراف والتقاليد ، بعد ما كان تابعا لهما . وهذه الوضعية هي وراء المطالب بإنهاء آليات قواعد اللعبة السياسية السابقة بتغير طبيعتها ونوعيتها. ولا تعكس هذه المطالب ،وكما هو الحال مع الحركات الاجتماعية الجديدة ، نتاج عمل معرفتها الاقناعية الباحثة عن التمايز عن ما تتضمنه إيديولوجيات السلطات السياسية ، بل هي نتيجة لوقع المفاجئة على النفوس حيث تقاس هنا فاعليتها بقدرتها على تحرير الفرد وبشعوره بأنه السلطة وليس النظام هو السلطة. وتختلف هنا أيضا الانتفاضة عن التمرد والثورة والتظاهرات الجماهيرية في كون،إن في كل هذه الأوضاع المذكورة شعور الفرد بالأمل بأنه مالك السلطة، أطرته المجموعات النخبوية بشكل مسبق عبر قيم ومفاهيم إيديولوجيتها . فالفرق بينهما يكمن بين شعور الفرد المؤطر من قبل النظام بأنه هو السلطة وبين شعور حقيقي مفاجئ بأنه هو الذي يمثل السلطة، حيث تنعكس نتائج أثار هذا الشعور في التعلق بما تقدمه وتعرضه المجموعات النخبوية في الحالة الأولى بينما في حالة الثانية البحث عن الذات وما ترغب تحقيقه يعتبر الدافع وراء التحرك المستمر والمتناقض عبر التنقل بين الأفكار والصراع القائم مع القوى السياسية المتواجدة على الساحة السياسية كما تظهره الوقائع في كل من مصر وتونس.

في الحقيقة إذا كان تجاوز الفرد لحواجز الخوف من السلطة والقيود التي فرضت عليه من قبلها في كل من الانتفاضة السياسية والتمرد والعصيان والثورة ، تعني حدوث تغير نوعي في الحالة النفسية للفرد، نقلته من حالة اليأس من وضعيته إلى حالة الأمل في تحسين هذه الوضعية، يشير هذا التغير أيضا إلى أهمية الدور الذي يلعبه الشعور بالغضب، كطاقة كامنة وفي لحظة زمنية محددة، في منح الفرد، الشجاعة الكافية لتجاوز قيود الخوف من السلطة عندما يربط إمكانية إعادة شعوره بالتقدير الذاتي، بشعوره بالاعتزاز والافتخار بعمله في تخطي كل الصعاب.إي أن تفكيره يبدأ بالتغير عندما يشعر بان تحسين وضعه لا يتم إلا عبر تخطي مشاعر الخوف من السلطة. وحسب تحليل ديفيد هوكينس (18) هناك علاقة بين استغلال غضب الأفراد فاقدي الأمل في رغبتهم تحسين وضعيتهم الفردية والجماعية، وبين التمكن من الشجاعة والافتخار، عند الانخراط بعمل ما ،حيث يمكن هذا الأخير من إعادة التقدير الذاتي إلى شخصية الفرد اليائس. إن إعادة التقدير الذاتي للنفس لا تعكس هنا حاجة الفرد في البحث عن التمايز الاجتماعي ،بل هي استجابة ضرورية لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للفرد ضد حالة تغربه بسبب ظروف وضعيته الاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي- إي الاستجابة - هي ليست تعبير عن تمايز اجتماعي مبنية على فكرة الاختلاف في الذوق ، حسب تعبير بيار بورديو (Pierre Bourdieu 19) ، بين ذوق السلطة وذوق الجماهير

،بـل تعكس هـذه الحاجة، كراهيـة الفرد لموقعه ، التـي تدفعه إلى البحث عن التقدير الذاتي للنفس للتخلص من حالة الإبعاد الاجتماعي الذي فرضه عليه النمط الاقتصادي والسياسي المطبق .

في الواقـع ، وكـما ذكر سـابقا، إن تملك الفرد هذا الشـعور ليس نتيجـة لنقلة فكرية مسـتقاة مـن المعرفة الاقناعية التـي يتميز بها عمـل الحـركات الاجتماعية بأسـلوبها الاحتجاجي، لكـون إن هناك اختـلاف بين من هـو يعيش واقـع التغرب الاقتصـادي والاجتماعي والسياسي وبين واقع افتراضي معولم ، بمعنى يأخذ معالمه عبر الشبكات العنكبوتيـة ،في إطار صيـغ معينة ،وان الفرق بينهـما يحدده الواقع المعيشي كواقـع جغرافي بيئي وثقافي، يؤطر بتأثيره العلاقات المتداخلة للأفراد والجماعات ، وكما يقول سـويل ويليم William Sewell بان (بنـاء البيئة كما يؤطر العلاقات الاجتماعيـة ،فانه يؤطر أيضا طبيعة وإمكانيـات الاحتجاجـات) السياسـية(20) ، فنتائـج تأثـيرات هذا الواقـع المعيشي على سـلوكية الإفراد لا يمكن فهمه إلا عبر معايشـته مـن الداخل وليس عبر تصـورات وصيغ فكرية مسـتقاة من تجارب خارجية . فالتجربة الشخصية بأرضيتها وتكوينها هي التي تساعد على تلقـي الأفـكار، في قبولها أو رفضهـا. بمعنى أخر لا يمكـن عزل تلقي الأفـراد والجماعات لمعطيات التأثير الخارجي الإعلامي أو الثقافي على سـلوكيتهم ،عن تجربة الواقع المعيشي، الذي يشـكل العامل الرئيسي في قبـول أو رفض أي فكـرة أو معطية. فليس لكـون إن هناك أفكار تدعو إلى الاحتجاجـات والانتفاضات يعني بالضرورة الاسـتجابة لها، فالاسـتجابة إلى مثل هذه الحوافز يحددهـا عامل تجربة بيئة الواقع المعيـشي، كواقع جغرافي وثقافي. وحسـب تحليل خيفير اوريو Javier Auyero إن(المجـال والموقع – كعوامل بيئية - يأخذ وبشـكل متزايد كعامل مقرر في تفسـير أبعـاد الاحتجاجات السياسـية)(21)، حيث يلعب العامل الثقافي دورا في توضيح آليات تأثيره.

الخاتمة

خلاصة القول إن إي محاولة لتفهم طبيعة الأوضاع السـياسي والحراك السـياسي في المجتمـع العربي لابد أن تنطلق مـن التركيز على وضعية آليات التحكمية التي تقرر قواعد اللعبة السياسية وطبيعة هذه آليات في لحظة بدء التحرك ،منظور لها من زاوية تقاطع العلاقات السياسية بين ما هو أفقي وما هو عامودي .ويضاف إلى ذلك التركيز على أهمية بحث الفرد عن التقدير الذاتي من خلال قدرته على تحقيق استقلاليته عن السـلطة انطلاقا من بيئته الداخلية قبل الخارجية لكون إنها هي المسؤولة قبل كل شيء على تأطيره في وضعية معينة وهي التي تسمح له بتقبل تأثيرات الخارج عليه .

ملاحظات

*غالبيـة الثـورات في العالم بـدأت في انطلاقاتهـا كمطالب اجتماعية واقتصادية وتغيرت أساليب مسيرتها مع رفض السلطات السياسية لها وعنف ممارستها القمعية ضدها.

**حالة تعتنت بشـار الأسد في السـلطة وتصريحات القذافي بأنه المناضل والمفكر والقائد تشيران إلى إن قمع الأول لشعبه وتفاخر الثاني بمناصبه ،تصرفـان مدلولهما الضمني والعلني هو إذلال الأخر بالتعالي عليه.

المصادر

1- Calame Pierre . La Démocratie en miettes . Paris: Charles Léopold Mayer. 2003.P.302

2- Wagerman Seth A. and Funder David C .Personality psychology of situations .In. The Cambridge Handbook of Personality Psychology Edited by Philip J. Corr and Gerald Matthews . Cambridge University Press 2009 .p.29

3--Fromm Erich .La caractère révolutionnair .IN.Le dogme du Christ .puf.1975

4- المصدر اعلاه ص 104

5- Lachaud Denise .La jouissance du Pouvoir de la mégalomanie .Hachett . 1998.P.49

6-Lasch Christopher .La culture du Narcissisme .Climats .2000 P. 123

7-Dorna Alexandre .De l'âme et de la cité. Crise, populisme, charisme et machiavélisme .L'Harmattan.2004.P.112

8-Brumberg Daniel. Liberalization versus Democracy: Understanding Arab Political Reform. Democracy and Rule of Law Project .Paper .N°. 37 . Carnegie Endowment for International Peace, 2003.p. 6

9- Neveu Erik .Sociologie des mouvement sociaux .Col. Repères .La découverte .4 éd. 2005 . P.5

10-Foucault Michel .Deux essais sur le sujet et le pouvoir, IN .Hubert Dreyfus et Paul Rabinow, Michel Foucault, Un parcours philosophique, Gallimard 1984 . p.301302-

11-Tarrow Sidney . Power in Movement: Collective Action, Social Movements and Politics, Cambridge University Press, 1994 .P 34-

12-Scott Alan. Ideology and the New Social Movements . Routledge. . 1990

13-Diani Mario. The Concept of Social Movement . Sociological Review .40 (1).1992

14-Rucht, D. Neidhardt, F. Towards a 'Movement Society'? On the Possibilities of Institutionalizing Social Movements" IN. Social Movement Studies 1(1).2002. p. 11

15-Nash Kate .Contemporary Political Sociology. Globalization, Politics, and Power. Second Edition. John Wiley & Sons.2010

16- Baron R.A. Byrne D. Social Psychology, Tenth Edition, Allyn & Bacon, Boston.2003. P. 8082-.

17- McDonald Kevin. Global Movements: Action and Culture. Oxford

Blackwell .2006

18-Hawkins David R .Power versus Force. An anatomy of consciousness .The hidden determinants of human behavior. Hay House; Ist Edition .2002.P55

19- Bourdieu Pierre. La Distinction .Critique sociale du jugement. Les Editions de Minuit . 1979

20-Sewell William H. Jr .Space in contentious politics. IN .Silence and Voice in the Study of Contentious Politics. ed. R. Aminzade et al. Cambridge: Cambridge University Press. 2001.P. 61

21- Auyero Javier . Spaces and places as sites and objects of politics . IN Edited by .Goodin Robert E. and Tilly Charles .The oxford handbook of Contextual Political Analysis . Oxford University Press.2006 .P.575